



بنك السلام ش.م.ب
محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية
المنعقد في يوم الخميس 6 جمادى الآخرة 1447هـ
الموافق 27 نوفمبر 2025 م

الوقت: 11:00 صباحاً

المكان: فندق رويال سراي

المناطة: مملكة البحرين

الرئيس: ترأس الاجتماع السيد مطر محمد البلوشي - نائب رئيس مجلس الإدارة.

النصاب: أعلن رئيس الاجتماع اكتمال النصاب القانوني لعقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك حيث بلغت نسبة حضور المساهمين (أصالة ووكالة) ما مجموعه 75.09 % من إجمالي أسهم رأس مال البنك.

مقرر الاجتماع: أجازت الجمعية تعيين المستشار / إيهاب عبد اللطيف أحمد - سكرتير مجلس الإدارة - مقررراً للاجتماع.

حضر الاجتماع من مجلس الإدارة كل من:

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------|
| 1- السيد / مطر محمد البلوشي | - نائب رئيس مجلس الإدارة |
| 2- السيد / سلمان صالح المحميد | - عضو مجلس الإدارة |
| 3- السيد / سالم عبدالله العوادي | - عضو مجلس الإدارة |
| 4- السيد / أحمد حبيب قاسم | - عضو مجلس الإدارة |
| 5- السيد / الحر محمد السويدي | - عضو مجلس الإدارة |
| 6- السيد / طارق عبدالحافظ العجيلي | - عضو مجلس الإدارة |

مقرر الاجتماع: السيد / إيهاب عبد اللطيف أحمد - سكرتير مجلس الإدارة

وحضر من أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

الدكتور أسامة بحر - عضو الهيئة

بينما حضر من الإدارة التنفيذية للبنك كل من:

- | | |
|-------------------------|--|
| 1- السيد / رفيق النايض | - الرئيس التنفيذي للمجموعة |
| 2- السيد / أنور مراد | - نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة / الخدمات المصرفية |
| 3- المستشار إيهاب أحمد | - نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة / الشؤون المؤسسية |
| 4- السيد / يوسف إبراهيم | - رئيس الشؤون المالية |

وحضر الاجتماع كل من:

- | | |
|--------------------------|--|
| 1- السيدة/ ريان علي | - ممثل مصرف البحرين المركزي |
| 2- السيدة/ خديجة جمعة | - ممثل مصرف البحرين المركزي |
| 3- السيدة/ فاطمة الجار | - ممثل مصرف البحرين المركزي |
| 4- السيد/ أحمد سلمان | - ممثل وزارة الصناعة والتجارة |
| 5- السيد محمد هادي | - ممثل وزارة الصناعة والتجارة |
| 6- السيد / جليل العالي | - ممثل السادة KPMG Fakhro / مدققي حسابات البنك |
| 7- السيدة / هبة محمد | - ممثل شركة البحرين للمقاصة / مسجلي أسهم البنك |
| 8- السيدة / سارة إبراهيم | - ممثل شركة البحرين للمقاصة / مسجلي أسهم البنك |
| 9- و نادين محمد | - ممثل شركة البحرين للمقاصة / مسجلي أسهم البنك |
| 10- السيد / سنان الشروقي | - ممثل بورصة البحرين |
| 11- السيد/ وجدي الجلاذ | - ممثل كي بوينت/ مسجلي أسهم البنك. |

استهل الاجتماع السيد مطر البلوشي رئيس الاجتماع باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، معلناً ترحيبه بالسادة المساهمين وشكرهم على حضور الاجتماع، كما رحب بباقي الحضور.

1- المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقد بتاريخ

19 مارس 2025:

أبان رئيس الاجتماع أنه قد تم إرسال نسخة من المحضر المذكور لجميع السادة المساهمين ولم ترد أية ملاحظات أو استفسارات بشأنه، وطلب من المساهمين الحاضرين إبداء أي ملاحظات لديهم أو إجازة المحضر والمصادقة عليه كما جاء.

و حيث لم ترد أية ملاحظات على المحضر:

قرار رقم 1: أجازت الجمعية بالإجماع محضر الاجتماع السابق المنعقد في 19 مارس 2025.

2- الموافقة على إضافة الأنشطة التالية للمادة الخامسة – أغراض الشركة من النظام الأساسي للبنك، وسيكون هذا التعديل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة:

17 00 55 00

قدم السيد أنور مراد نائب الرئيس التنفيذي شرحاً للأنشطة المراد إضافتها وهي:

أ. تشغيل الأسواق، المواقع، أو البوابات الالكترونية.

ب. البيع عن طريق الانترنت.

ت. توزيع وترويج وتسويق والاعلان عن المنتجات الاستثمارية والمصرفية المحلية / الدولية نيابة عن أطراف ثالثة سواء داخل مملكة البحرين أو خارجها.

مبيناً أن القطاع المصرفي يتوجه بشكل كبير نحو الرقمنة والعمليات الالكترونية ونحن نشطنا في هذا المجال كما قد تلاحظون مؤخراً من خلال تطبيقنا OneApp و ASBPay و خلافاً بعد حصولنا على الموافقات التنظيمية و بالتالي ارتأينا أن نضمّن ذلك بشكل أوضح في نظامنا الأساسي توجيهاً لتحقيق الامتثال لكل المتطلبات القانونية و تماشياً مع أفضل ممارسات السوق في هذا الصدد.

أوضح رئيس الاجتماع مدى أهمية إضافة البنود المذكورة أعلاه، وذلك لتعزيز أنشطة البنك وتوفير منتجات متنوعة في مجال الصيرفة المفتوحة لا سيما في ظل التطورات الإلكترونية والتقنية الحديثة حتى يكون البنك مواكباً لهذه التطورات بما يمكنه من تقديم خدمات أفضل لزيائنه،

قرار رقم 2: وافقت الجمعية على تعديل المادة الخامسة من النظام الأساسي للبنك بإضافة الأنشطة التالية لأغراض البنك (خاضعة لموافقة مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة):

1- تشغيل الأسواق، المواقع، أو البوابات الالكترونية.

2- البيع عن طريق الانترنت.

3- توزيع وترويج وتسويق والاعلان عن المنتجات الاستثمارية والمصرفية المحلية / الدولية نيابة عن أطراف ثالثة سواء داخل مملكة البحرين أو خارجها.

3- الموافقة على إضافة البنود التالية للمادة السادسة والعشرين من النظام الأساسي للبنك والمتعلقة بشروط العضوية وسيكون هذا التعديل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة:

أ. حاصل على مؤهل أكاديمي مناسب (بكالوريوس أو أعلى، ويفضل أن يكون ذلك مصحوباً بشهادة مهنية ذات صلة) وخبرة كافية (لا تقل عن عشر سنوات، وقد تشمل عضوية مجلس الإدارة) في قطاع المؤسسات المالية.

ب. قد عمل لمدة ثلاث سنوات على الأقل كشخص معتمد في مؤسسة مالية داخل مملكة البحرين أو خارجها.

الحج

أوضح رئيس الاجتماع أن الغرض من إضافة هذه الاشتراطات للترشح لمجلس إدارة البنك هو ضمان اختيار أشخاص مؤهلين لشغل منصب عضو مجلس الإدارة في البنك يستطيعون إضافة قيمة حقيقية لأعمال مجلس الإدارة بخبراتهم و معرفتهم بالقطاع المصرفي، وذلك حرصاً من البنك للامتثال بمجلد (FP) الصادر من مصرف البحرين المركزي، الذي يوجه المؤسسات المالية بوضع معايير ومؤشرات لعضوية مجلس الإدارة لمواكبة حجم أعمال المؤسسة المالية.

وتسأل المساهم علي الطريف عن المعايير التي تم اعتمادها لتحديد هذه الاشتراطات و عن تمكين المرأة من دخول مجالس الإدارات وكذلك استفسر عما إذا كان من الأوفق اشتراط عمر معين لا يحق لمن يتجاوزه الترشح وذلك لإعطاء الفرصة للشباب لدخول مجالس الإدارات واكتساب الخبرة. وقد أفاد السيد إيهاب أحمد بأن مصرف البحرين المركزي أجرى تعديلات تهدف إلى تمكين المجلس من اختيار الأكفاء من ذوي الخبرة، ومن هنا جاءت هذه الاشتراطات لضمان ترشح أشخاص قادرين على تقديم قيمة حقيقية لأعمال البنك.

وفيما يتعلق باستفساره حول تمثيل المرأة في المجلس، أوضح السيد سالم العوادي أن الباب مفتوح بالكامل لمشاركة المرأة، وأن دورها مقدّر، وهي شريك أساسي في نجاح البنك وفي أدائه.

أما فيما يتصل بتحديد العمر، فقد تم التأكيد على أن الخبرة عنصر أساسي لرفد أعمال المجلس، وأن المعايير الموضوعة تهدف للاستفادة من الخبرات المتراكمة طوال سنوات العمل.

كما تسأل السيد علي الطريف عن سبب عدم طرح هذا الموضوع سابقاً أو تأجيله إلى اجتماع شهر مارس. وقد أوضح السيد سالم العوادي أن التحديثات الأخيرة في تعليمات مصرف البحرين المركزي استدعت إدراج هذه التعديلات، بالإضافة إلى الحاجة لإضافة الأنشطة الجديدة لضمان توافق البنك مع القوانين المعمول بها.

وأشار السيد مطر البلوشي، رئيس الاجتماع، إلى أن البنك يرحّب بجميع الراغبين في الترشح، وأن إدراج الأنشطة والتعديلات الجديدة يأتي في إطار حرص البنك على الالتزام التام بالقوانين في كافة أعماله. أما السيدة شيماء التهامي فقد تساءلت عن جدوى عرض هذه الشروط في الوقت الحالي. ورداً على ذلك، أفاد السيد إيهاب بأن الضرورة اقتضت تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لتضمين الأغراض الجديدة وإتمام الامتثال التنظيمي المطلوب لذلك ارتأى المجلس انتهاء فرصة انعقاد الجمعية لتضمين هذا البند الذي كان سيُطرح في كل الأحوال على الجمعية العمومية.

قرار رقم 3: وافقت الجمعية على تعديل المادة السادسة والعشرين المتعلقة بشروط عضوية مجلس الإدارة وذلك بإضافة البنود التالية لشروط العضوية في مجلس الإدارة خاضعة لموافقة مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة):

1- حاصل على مؤهل أكاديمي مناسب (بكالوريوس أو أعلى، ويفضل أن يكون ذلك مصحوباً بشهادة مهنية ذات صلة) وخبرة كافية (لا تقل عن عشر سنوات، وقد تشمل عضوية مجلس الإدارة) في قطاع المؤسسات المالية.

2- قد عمل لمدة ثلاث سنوات على الأقل كشخص معتمد في مؤسسة مالية داخل مملكة البحرين أو خارجها.

4- الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ليعكس التعديلات المذكورة في البند 2 و 3 أعلاه، وبناءً عليه اعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين ومعاد صياغتهما للبنك، وسيكون هذا التعديل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة.

قرار رقم 4: أجازت الجمعية بالإجماع تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ليعكس التعديلات المذكورة في البند 2 و 3 أعلاه، وبناءً عليه اعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين ومعاد صياغتهما للبنك، وسيكون هذا التعديل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة.

5- تخويل رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد / رفيق النايض و/ أو ممثل عن شركة كي بوينت، منفردين، للقيام بالإجراءات اللازمة للتأشير على التعديلات المقترحة في السجل التجاري للبنك، بما في ذلك التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين للبنك أمام كاتب العدل في مملكة البحرين، وتقديم أي مستندات ذات صلة للجهات الرسمية، فيما يتعلق بالبند أعلاه.

قرار رقم 5: أجازت الجمعية بالإجماع تخويل رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد / رفيق النايض و/ أو ممثل عن شركة كي بوينت، منفردين، للقيام بالإجراءات اللازمة للتأشير على التعديلات المقترحة في السجل التجاري للبنك، بما في ذلك التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين للبنك أمام كاتب العدل في مملكة البحرين، وتقديم أي مستندات ذات صلة للجهات الرسمية، فيما يتعلق بالبند أعلاه.

6- ما يستجد من أعمال:

أ- قدّم السيد مطر البلوشي رئيس الاجتماع طلباً للجمعية العمومية بإضافة بند جديد لجدول الأعمال تحت بند ما يستجد من أعمال طبقاً لأحكام المادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية بخصوص تعيين مزود أو صانع السيولة لأسهم البنك في كل من بورصة البحرين وسوق دبي المالي، بهدف تعزيز حركة التداول على السهم.

ب- كما طالب السيد نضال عبد الباري حمودة (يمثل مجموعة مساهمين بنسبة 10.28%) بإضافة بند جديد لجدول الأعمال تحت بند ما يستجد من أعمال طبقاً لأحكام المادة 207 من قانون الشركات التجارية لإحاطة المساهمين علماً بموقف البنك من دعمه والموافقة على عملية الاندماج المتوقع بين بنك البحرين والكويت (BBK) وبنك البحرين الوطني (NBB)، ومدى قيام البنك بتقييم حصته في BBK لأغراض الاندماج، بالإضافة إلى جدوى الاستمرار في البنك الجديد من عدمها.

وقد أيد السيد علي الماجد (يمثل مجموعة مساهمين بنسبة 2.03%) إضافة هذا البند نظراً لأهميته مشيراً إلى أنّ موضوع الاندماج الذي يجري التفاوض حوله بين بنك البحرين والكويت و

بنك البحرين الوطني قد تكون له آثار و تبعات على بنك السلام بحكم ملكيته في بنك البحرين والكويت. كما استفسرت السيدة أليكساندرا جورجسكو ممثلة المساهم شركة إنفينتي (4%) عن سبب عدم تمثيل بنك السلام في مجلس إدارة الـ BBK وتبعات عملية الاندماج على قدرة بنك السلام على الإنخراط في حوكمة البنك الجديد.

(ممثل وزارة الصناعة والتجارة أوضح أنه لا ينبغي اتخاذ قرار في هذا الشأن وإنما تكون مناقشة عامة للموضوع لأنه لم يعرض من قبل على الوزارة ولا على مصرف البحرين المركزي).

و أجازت الجمعية العمومية باجماع الحاضرين إضافة البندين أعلاه ، ثم شرعت في تداولهما على النحو التالي:

6.1: الموافقة على تعيين مزود أو صانع السيولة لأسهم البنك في كل من بورصة البحرين وسوق دبي المالي:

قدّم السيد يوسف إبراهيم رئيس الشؤون المالية عرضاً وافياً أوضح فيها الشروط و المعايير الواجب توافرها في مزود الخدمة حيث أوضح ضرورة تعيين مزود أو صانع السيولة لأسهم البنك، في ظل شح السيولة في السوق، لتحسين وتنشيط حركة تداول الأسهم، مما يخدم مصلحة المساهمين. وكذلك أوضح الشروط والمعايير اللازمة لاعتماد المزود المعني، ومنها الوضع الرقابي للمزود من حيث الترخيص، والخبرة السوقية، ومدى السيولة المطلوبة لدعم نشاط السهم، والتكلفة التقديرية لتحديد اتعاب المزود.

بدوره فقد أشار المساهم محمد بدر إلى أن البنك يمكنه تنشيط أسهمه من خلال شراء أسهم خزينة.

وردّ السيد مطر البلوشي بأن دور صانع السوق أساسي ومؤثر في زيادة وتيرة التداول وتنشيط السهم.

تساءل المساهم علي الطريف عن العلاقة بين القيمة العادلة للسهم وبين سعر السوق، وما إذا كان مزود الخدمة يمكن أن يساعد البنك في الوصول للقيمة العادلة. و أوضح السيد رفيق النايض الرئيس التنفيذي للمجموعة أنّ البنك بفضل الله يحقق نتائج جيدة و متصاعدة كل عام وأنّ هناك تقرير صدر مؤخراً عن شركة أرقام أشارت فيه إلى أنّ السعر العادل لسهم بنك السلام يقدر في حدود الـ ٢٢٥ فلساً. وبعد النقاش قررت الجمعية العمومية:

قرار رقم 6.1: أجازت الجمعية بالإجماع تعيين مزود السيولة أو صانع السوق في بورصة البحرين و سوق دبي المالي وتخويل مجلس الإدارة بعمل اللازم.

6.2: توجّه البنك بالنسبة لعملية الاندماج المزمع بين بنك البحرين والكويت BBK وبنك البحرين

الوطني NBB وتقييم حصته في BBK لأغراض الاندماج:

و ردّاً على ما أثير من إستفسارات حول حصة البنك في BBK في ضوء الاندماج المحتمل للـ BBK مع الـ NBB ، قدّم الرئيس التنفيذي للبنك، السيد رفيق النايض، شرحاً تفصيلياً أوضح فيه أن المساهمين يسعون لفهم تأثير الاندماج المتوقع بين بنك البحرين والكويت وبنك البحرين الوطني على بنك

السلام نظراً لامتلاكه حصة كبيرة في BBK تبلغ 26.19%. ويبين أن هذه الحصة آلت إلى البنك من ضمن الأصول المستحوذ عليها من بنك إثمار وتمت معالجتها شرعياً بهيكل خاص إلى حين بيعها أو تحويلها. وأشار إلى أن البنكين المعنيين قاما بتعيين مستشارين خارجيين لإعداد دراسة تفصيلية لتحديد قيمة مبادلة الأسهم، وأن بنك السلام غير ممثل في مجلس BBK حيث يمنع تعارض المصالح ذلك، مما يجعله يعتمد على دراساته الداخلية. كما أفاد بأن الحصة تمثل حوالي 25% من دخل البنك وتستهلك نحو 30% من رأس ماله، ما يبرز أهميتها. وأضاف أن البنك تعاقد مع شركة Rothschild لتقييم حصته وتحديد سعر مبادلة مناسب، حيث خلصت الدراسة إلى نطاق تقديري للسعر المراتب لمبادلة الأسهم لأغراض الاندماج يتراوح بين 49% إلى 53% لصالح مساهمي الـ BBK. وأكد أن البنك يدعم الاندماج لما فيه من مصلحة للقطاع المصرفي، إلا أنه يجب عليه التخرج من الحصة في حال تحقق الاندماج نظراً لاعتبارات شرعية و محاسبية و رقابية ولضعف تمثيل البنك المتوقع في الكيان الجديد ، فاستمرار البنك كمساهم في البنك الجديد سوف يتسبب في تغيير طريقة معاملة الحصة محاسبياً في دفاتر البنك – بسبب إضمحلال حصتنا فيه – من Equity Accounting إلى Fair Value Accounting حيث ستعتمد حساباتنا على توزيعات الأرباح (Dividends) حال استثمارنا في البنك الجديد مما يتسبب في انخفاض ربحية البنك ونحن كذلك لا نريد أن نكون جزءاً من بنك منافس ، و لذلك فنحن ندعم عملية الاندماج كطرح قائم طالما تحققت من ورائه المصلحة للجميع لا سيما مصلحة مساهميننا في بنك السلام والمتمثلة في التخرج من الحصة وبيعها قبل إكمال عملية الاندماج، و كجزء من متابعتنا للأمر و تحضيرنا لفهمه بشكل أعمق وبحكم غيابنا عن تفاصيل التقييمات التي يعمل عليها البنكان المتفاوضان فقد تعاقدنا مع شركة إستشارية مرموقة ألا و هي شركة Rothschild لدراسة حصتنا في BBK وتعيين و تحديد نطاق سعر المبادلة المراتب لقيمة حصتنا لأغراض الاندماج، و بالرغم من أن البنكين مدرجان في بورصة البحرين إلا أنه من الصعب الإعتماد على سعر السوق فقط بسبب محدودية التداول على السهميين كما أن غياب المعلومات المالية التفصيلية و كذلك عدم الإلمام بخطط عمل البنكين المستقبلية أدّى لإعتماد شركة Rothschild لعدة منهجيات (بعضها تشمل إستحواذ بنك البحرين والكويت على محفظة التجزئة في HSBC) للوصول لنطاق تقييم للسعر المراتب لمبادلة الأسهم مستندين للمعلومات المتوفرة للعمامة.

و خلصت شركة Rothschild لنطاق تقييم يتراوح بين 49% – 53% لصالح مساهمي BBK، مع الأخذ في الاعتبار و وفق ما هو متوفر للعمامة من معلومات مالية التحسّن الملحوظ في أداء بنك البحرين والكويت خلال الفترة الماضية.

وأضاف النايض أن هناك أمراً مهماً ينبغي الإشارة إليه عند مناقشة تقييم شركة Rothschild فهو معروض لكم كمساهمين على سبيل الإستئناس والمشورة مع مراعاة سرية هذا التقييم وعدم الإعتماد عليه كلياً (Confidential and Non-Reliance basis) عند إتخاذ أي قرار نهائي في هذا الصدد.

طالب السيد نضال حمودة – و بعد الإستئناس بالتقييم التأشيرى لمخرجات دراسة الشركة الإستشارية Rothschild – باحتساب قيمة مبادلة الأسهم عند حد أدنى لا يقل عن 53% ، و تعقيباً على ذلك أوضح الرئيس التنفيذي السيد رفيق النايض أن الاندماج المرتقب يُعد خطوة مهمة للبحرين وللقطاع المصرفي، إذ يساهم في تعزيز قوة السوق المصرفي المحلي وخلق كيان مصرفي أكبر، لذلك فنحن نرى أن يدعم بنك السلام التوجه العام نحو استكمال هذا الاندماج وفقاً لتخارج مدروس و بالسعر المناسب المبني على أسس ودراسة متعمقة لقيمة حصتنا في الـ BBK ، لذلك فنحن ننظر للأمر من زاوية تلي تطلعات الجميع بحيث يخرج منها الكل رابحاً، مؤكداً احترام



الإدارة التنفيذية لآراء المساهمين الذين هم أصحاب الحق الأصلي في إتخاذ القرار النهائي في هذا الصدد.

كما أشار السيد علي الماجد إلى أنه يتفق مع ما ذهب إليه الرئيس التنفيذي للبنك بأنه ودعمًا من البنك لعملية الاندماج المطروحة يمكن أن يكون البنك أكثر مرونة في تحديد السعر المرادف لمبادلة الأسهم و لكن بما لا يقل عن نسبة 50% والتي هي كذلك نسبة معقولة ووفقا لتقرير Rothschild شريطة تخارج بنك السلام من حصته في BBK قبل عملية الاندماج.

و ردًا على إستفسار المساهم علي الطريف عما إذا كان بنك السلام مستعدًا للاستحواذ على بنك البحرين والكويت في حال فشل الاندماج، وإستفسار السيد علي الماجد حول إمكانية الإستحواذ على بنك البحرين الإسلامي كجزء من الصفقة، أوضح السيد رفيق النايض أن البنك حاليا يرى أن هناك فرصة لتحقيق الاندماج المطروح بين BBK و NBB بما يُخرج جميع الأطراف رابحين، مؤكدًا أن حجم الحصة يستوجب الرجوع للجمعية العمومية قبل اتخاذ أي قرار جوهري.

كما طالب السيد احمد خلفان (ممثّل شركة قلوب اكسرس %3.2) بضرورة اتخاذ قرار فوري في هذه الجمعية في هذا الصدد نظراً لأهمية هذا الموضوع و لما له من تأثير كبير على حسابات بنك السلام، بينما رأى المساهم السيد علي محمد أهمية دراسة الموضوع بصورة أعمق والعودة إلى الجمعية العمومية لاحقاً. وأكدت المساهمة السيدة شيما التهامي ضرورة الحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بالتقييمات و من ثم إعادة عرض الموضوع على الجمعية. بدوره فقد شدّد المساهم علي الطريف على أن يكون القرار النهائي بالنسبة لتوجّه البنك من عملية الاندماج بحكم حصته في الBBK وأهمية أثر الاندماج على مداخل بنك السلام بيد الجمعية العمومية لتقرر ما تراه مناسباً بما يحفظ حقوق مساهمي بنك السلام. وأمنّ المساهم حسين آل شهاب على ما ذهب إليه الطريف مشيراً إلى أن امتلاك البنك لنحو 26% من أسهم BBK يقتضي حصول البنك على سعر تفضيلي حال التخرج نسبة لحجم الحصة وكذلك يتطلب موافقة جمعية مساهمي بنك السلام المسبقة لإتمام عملية الاندماج.

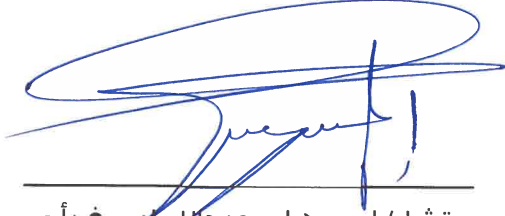
وبيّن السيد رفيق النايض أن البنك لا يملك معلومات تفصيلية في الوقت الحالي حول سير التفاوض بين البنكين فيما يتصل بقيمة كلٍّ منهما في البنك الجديد نظراً لعدم تمثيله في مجلس إدارة BBK، ولذلك يعتمد على دراسته الداخلية، مشدداً على أن التخرج سيكون الخيار الحتمي في حال التوصل لإتفاق نهائي بشأن إستكمال عملية الاندماج.

واختتم السيد مطر البلوشي بالإيضاح بأن القرار النهائي بشأن الموافقة على الاندماج أو عدمه هو من اختصاص الجمعية العمومية، وذلك بما يحقق مصلحة البنك ومساهميّه.

وبعد النقاش المستفيض؛ خلصت الجمعية إلى مشاركة عملية الاندماج المزمع بين بنك البحرين والكويت و بنك البحرين الوطني من حيث المبدأ، و وجهت مجلس الإدارة لدراسة موقف البنك من عملية الاندماج وإعداد تصور بشأن مستقبل حصة بنك السلام في بنك البحرين والكويت – لأغراض الاندماج – والرجوع للجمعية العمومية لبنك السلام لاتخاذ القرار المناسب في هذا الصدد.

ولما لم تكن هناك بنود أخرى على جدول الأعمال، تقدم السيد مطر رئيس الاجتماع بشكره لجميع الحاضرين من المساهمين وممثلي الجهات الرسمية وفريق الإدارة التنفيذية على مساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال الجمعية غير العادية، وأعلن فض الاجتماع ورفع الجلسة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة 1:00 ظهراً



المستشار / إيهاب عبداللطيف أحمد

نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة – سكرتير مجلس الإدارة
مقرر الاجتماع



السيد مطر محمد البلوشي

نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجمعية